

المنتدى العربي للتنمية المستدامة

إسراع العمل نحو خطة عام 2030 ما بعد كوفيد

29-31 March 2021 – آذار/مارس 2021



1 القضاء على الفقر



الهدف 1 القضاء على الفقر

القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

هذه الورقة الخلفية هي من إعداد الإسكوا، واليونسف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وجامعة الدول العربية، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

الحرمان المتعددة، أو الفوارق بين المناطق الريفية والحضرية ودون الوطنية، أو المخاطر المتفاقمة المحدقة بمختلف الفئات الاجتماعية (الأهداف 2، و3، و4، و5، و6، و7، و10، و11، و13).

ولا تزال هذه التحديات الهيكلية تزداد حدةً بسبب أزمة كوفيد-19، ملحقاً تداعيات جسيمة بالفقراء والطبقة المتوسطة في المنطقة. ومن الضروري إدماج الأبعاد الاجتماعية والبيئية في التخطيط الاقتصادي، لتمكين الحكومات من التخفيف من آثار هذه الأزمات، والحؤول دون وقوع الناس في شبك الفقر، وإحراز تقدم في تحقيق الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة. ومن الأساسي أيضاً أن تتوفر الإرادة السياسية اللازمة لتصميم سياسات اجتماعية وسياسات إعادة توزيع قادرة على وضع حدٍّ لتساع رقع عدم المساواة والتهميش، وتوسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية (الهدفان 16 و17).

الارتفاع في معدلات الفقر وعدم المساواة صارخ في شتى أنحاء المنطقة العربية. وفي حين أنّ عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع ناجم عن انخفاض دخلهم قد تراجع بأكثر من النصف منذ عام 1990 في جميع المناطق النامية، فقد ارتفع هذا العدد في البلدان العربية حيث لا يزال 115 مليون شخص على الأقل يتخبطون سعياً إلى تأمين احتياجاتهم الإنسانية الأساسية. والفقر المدقع متفش بشكل خاص في البلدان العربية الأقل نمواً. فالصراعات وحالات عدم الاستقرار السياسي وموجات النزوح في بعض البلدان العربية، ولا سيما منذ عام 2010، ما برحت تلحق أذى جسيماً بالفقراء والطبقة المتوسطة. ولا يزال القصور المزمّن في النمو، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وانخفاض إنتاجية النمو، من السمات التي تشوب المنطقة منذ أكثر من عقد من الزمن (الهدفان 8 و9 من أهداف التنمية المستدامة). والجهود المبذولة للتصدي للفقر لم تتصدّ على نحو كافٍ لأوجه



آثار جائحة كوفيد-19 على تحقيق الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية

من المتوقع أن يزداد عدد الذين يعيشون في فقر مدقع بنسبة ملايين نسمة. فالمنطقة ليست فقط بعيدة عن تحقيق المقصد 1-1 من أهداف التنمية المستدامة، الرامي إلى القضاء على الفقر المدقع في كل مكان بحلول عام 2030، بل إنها شهدت كذلك انتكاسة قوية مقارنة بنسبة عدد الفقراء المرجعية في عام 2019 (9.4 في المائة) حسب الخط الدولي للفقر، الذي بلغ 1.90 دولاراً في العام نفسه. وتشير التقديرات إلى أنّ هذه النسبة ستصل إلى 11.2 في المائة و11.7 في المائة في عامي 2020 و2021 على التوالي، أي ما يعادل 39.6 مليون نسمة و42.4 مليون نسمة. وفي سيناريو ما قبل جائحة كوفيد-19، قدّر عدد السكان الذين سيعيشون في فقر مدقع في المنطقة في عام 2021، على أساس الخط الدولي للفقر البالغ 1.90 دولاراً، بـ33.3 مليون نسمة. ولذلك، من المتوقع أن ترفع الجائحة عدد من يعانون من الفقر المدقع في البلدان العربية الـ14 غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي بتسعة ملايين نسمة¹.

من المتوقع أن ترتفع معدلات البطالة، المرتفعة أصلاً. ويخشى أن تكون 41 مليون وظيفة بدوام كامل قد ألغيت في

تلحق جائحة كوفيد-19 وتدابيرها أضراراً مدمرة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وبرفاه الناس في جميع أنحاء المنطقة، مما يزيد من تفاقم أوجه الحرمان وعدم المساواة المستشرية منذ ما قبل الجائحة. والأزمات المتعددة التي تتخبط فيها البلدان العربية، بما فيها تدهور أسعار النفط والصراعات الطويلة الأمد والكوارث الطبيعية، قوّضت قدرتها على التصدي للجائحة واحتواء تداعياتها. وفي ظل ضياع إنجازات في مكافحة الفقر وعدم المساواة استغرق تحقيقها عقوداً من الزمن، ازداد عدد الأشخاص المهملين على مسار التنمية المستدامة، وتدهورت قدرة الحكومات على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق ما تنطوي عليه من أهداف.

من المتوقع أن ترتفع نسبة السكان الذين يعانون من الفقر. فالتوقعات تشير إلى أنّ نسب عدد الفقراء سترتفع إلى أكثر من 32 في المائة من السكان بقليل في البلدان العربية المتوسطة الدخل والأقل نمواً. وحسب سيناريو خط الأساس، من المرجح أنّ العدد الإجمالي للفقراء سيرتفع إلى 115 مليون نسمة يقيم معظمهم في الجمهورية العربية السورية والسودان ومصر واليمن.

الأربعاء الثلاثة الأولى من عام 2020، وذلك بسبب الخسائر في ساعات العمل وحالات تسريح العاملين، التي من المتوقع أن تؤدي إلى زيادة كبيرة في معدلات البطالة والفقير، لا سيما بين العاملين في قطاع الخدمات.

من المتوقع أن يزداد الفقر المتعدد الأبعاد في الأجلين

القصير والمتوسط. وتتجلى آثار الجائحة على الفقر المتعدد الأبعاد في تعطل التعليم، بما له من عواقب محتملة على معدلات تسرب الفتيات من المدرسة؛ وفي تدهور التغذية، نتيجة لتقويض سُبل العيش وتعطل سلاسل الإمداد الغذائية. والاحتفاظ، وسوء التغذية، وغياب خدمات الصرف الصحي ومياه الشرب النظيفة، ونقص وقود الطهي النظيف، كلها مؤشرات على تفشي الفقر المتعدد الأبعاد، والأشخاص الذين يعيشون تحت وطأة هذه الظروف أكثر عرضة للإصابة بفيروس كورونا.

وقد أبرزت الجائحة أهمية الحماية الاجتماعية في البلدان

العربية، وخصوصاً تخصيص الموارد لها في ميزانيات الدول. ولا يزال نقص الاستثمار في الحماية الاجتماعية وتهميش الفئات السكانية المعرضة للمخاطر من التحديات الرئيسية في المنطقة. فبيانات الأمم المتحدة للفترة من عام 2010 إلى عام 2018 تشير إلى أن الإنفاق على الحماية الاجتماعية (باستثناء

كانت السجلات الاجتماعية المستحدثة مؤخراً، مثل سجلات المعاشات التقاعدية والتأمين الصحي في المغرب، أساسية في تسريع الدعم المقدم للسكان المعرضين للخطر وتعزيزه، لأنها حالت دون الإجراءات المطولة التي يتطلبها عادة تحديد المستفيدين المحتملين. كذلك، اعتمدت الحكومات مزيداً من الإجراءات الإلكترونية والمطبقة عبر الإنترنت في تقديم الحماية الاجتماعية، بما في ذلك إتاحة تقديم الطلبات إلكترونياً، وتوسيع نطاق خدمات إلكترونية مثل خدمات الصحة الإلكترونية وغيرها من خطوط المساعدة، ودفع الاستحقاقات إلكترونياً عن طريق القسائم أو المحافظ الإلكترونية.

الرعاية الصحية) في البلدان العربية تراوح بين 0.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لكل منها وأكثر من 10 في المائة، وأن المنطقة العربية حلت في المراتب الدنيا مقارنة بسائر مناطق العالم². وأرغمت الجائحة الحكومات على إعادة النظر في سياساتها المالية، والعمل على زيادة حيزها المالي بطريقة فعالة ومستدامة، لإتاحة استثمارات كافية ومرنة ومستمرة في الحماية الاجتماعية.

التدابير المتخذة من جانب الحكومات العربية

نفذت الحكومات العربية تدابير واسعة النطاق لمنع انخفاض الاستهلاك بسبب تعطل الأنشطة الاقتصادية. وهدفت هذه التدابير في المقام الأول إلى الحفاظ على الدخل، عن طريق حماية الوظائف وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية. وتباينت الاستجابات المنفذة على مستوى السياسات من حيث عمقها ونطاقها، إذ اتخذت البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات سياسات محدودة العمق والنطاق. وفي غياب استجابات ملائمة على مستوى السياسات، من المتوقع أن يزداد الفقر في تلك البلدان أكثر من البلدان غير المتضررة من النزاعات.

1. قامت معظم الحكومات العربية بتطوير أو

تحديث نظم الحماية الاجتماعية القائمة. وهدفت

بعض التدابير إلى مواصلة تغطية التأمين الصحي لفائدة الأشخاص الذين فقدوا وظائفهم، ومنح إجازة مرضية مدفوعة الأجر للأشخاص المضطربين إلى الالتزام بالحجر الصحي، وإجازة مدفوعة الأجر للأشخاص غير القادرين على الحضور شخصياً إلى العمل بسبب الإغلاق. وقامت حكومات كثيرة بتعديل الاشتراكات في التأمين الاجتماعي، أو إرجاء الموعد النهائي لدفعها، وذلك لتخفيف العبء المالي الملقى على عاتق الأسر. كذلك، جرى توسيع

نطاق برامج التحويلات النقدية رأسياً من خلال زيادة الاستحقاقات والمعاشات التقاعدية، وأفقياً لتشمل فئات سكانية إضافية، أولها العاملون في القطاع غير النظامي والعاملون اليوميون الذين لم يكونوا مشمولين من قبل في برامج التحويلات النقدية الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر. ولم يشمل الدعم العيني فقط تقديم السلع الغذائية وبطاقات الحصة التموينية، بل أيضاً الإعفاء من دفع فواتير المرافق العامة والضرائب والقروض الاستهلاكية، أو تأجيل الموعد النهائي لسدادها. وفي موريتانيا، حصلت الحكومة على تمويل طارئ، وأوقفت مؤقتاً التزامات الدين التي تدين بها لصندوق النقد الدولي، ليتسنى لها تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية البالغة الأهمية بالنسبة للبلد.

2. قدمت معظم البلدان العربية الدعم للمؤسسات


المعرضة لخطر الانهيار بسبب آثار الجائحة، مثل

قطاعات السياحة والصناعة والزراعة والبناء. فقد اتخذت حكومات الأردن وتونس والجزائر وجيبوتي ودولة فلسطين والمغرب ودول مجلس التعاون الخليجي تدابير لتعزيز السيولة المالية، منها تأجيل سداد القروض، وإعادة

جدولة الضرائب، وخفض فواتير المرافق العامة، والإعفاء من الضرائب وخفض معدلات الضريبة، وتطبيق معدلات فائدة تفضيلية، وتوفير ضمانات على القروض المنخفضة الفائدة الممنوحة لقطاع السياحة، وإتاحة الإعفاء من دفع الإيجارات. ونفذت بعض الحكومات تدابير لحماية الوظائف ودخل الموظفين، منها خفض تكاليف الطاقة المترتبة على القطاع الصناعي؛ وتقديم مدفوعات دعم للمصدرين؛ ومساعدة شركات مختارة في تحمّل تكاليف اليد العاملة


والمدخلات؛ ورفع سقف التقديمات الائتمانية الممنوحة للشركات، لدعم رأس المال العامل ودفع الرواتب؛ ومنح قروض قصيرة الأجل لتأمين السيولة اللازمة لدفع النفقات التشغيلية. وفي دولة فلسطين، على سبيل المثال، خصصت الحكومة معونة للعاملين المتضررين من الجائحة، وقدمت استحقاقات البطالة، وأتاحت قروضا ميسرة وتسهيلات ائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخففت من صرامة السياسات المتعلقة بسداد الديون والضرائب.


الأكثر عرضة للإهمال


 **الأشخاص ذوو الإعاقة:** فاقمت الجائحة قابلية تأثر الأشخاص ذوي الإعاقة بالمخاطر. ويعاني الكثير منهم من مشاكل صحية؛ ويواجهون اضطرابات كبيرة في نظام دعمهم المعتاد؛ وعادة ما لا يحظون بالحماية التي يوفرها التأمين الاجتماعي والصحي لغيرهم، وذلك بسبب استبعادهم من العمل النظامي⁵.


خلص استعراض مفضل للمنطقة العربية إلى تحديد الفئات التي لن تحقق مقاصد الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، والتي تفاقمت هشاشتها بفعل الجائحة، وهي كالتالي³:

 **العاملون المهاجرون:** العاملون المهاجرون المعرّضون للمخاطر في جميع أنحاء المنطقة، بمن فيهم العاملات في المنازل، يعانون من الاستغلال ويواجهون خطر عدم الحصول على الرعاية الصحية. وعلى الرغم من ندرة البيانات المتعلقة بنطاق التمييز الممارس ضد المهاجرين، أفادت تقارير أنهم يتعرّضون لسوء المعاملة والتمييز في العديد من البلدان العربية. ومع إغلاق أبواب المؤسسات التجارية في فترات الإقفال وتقلص دخل الأسر، فصل عاملون مهاجرون معرّضون للمخاطر من وظائفهم، أو أرغموا على أخذ إجازة غير مدفوعة الأجر، أو حُرّموا من أجورهم في العديد من الحالات. وعاشت العاملات المهاجرات، ولا سيما المشتغلات في وظائف غير نظامية، تحت تهديد الطرد من منازلهن، وفي ظلّ شبح الفقر وانعدام الأمن الغذائي والتعرّض للعنف والاتجار بهنّ. إضافة إلى ذلك، وبسبب الأزمة الاقتصادية، وجد المهاجرون العائدون إلى وطنهم أنفسهم متروكين من دون أي مساعدة لمواجهة آثار الجائحة على سبل عيشهم.

 **المرأة:** ما برحت النساء، وهنّ من ذوي المشاركة المنخفضة أصلاً في سوق العمل في المنطقة العربية، من أكثر المتضررين من الأعباء الاقتصادية للأزمة. فنتيجة للجائحة، من المتوقع خسارة نحو 700,000 وظيفة تشغلها نساء، مما سيؤدي إلى وقوع أعداد أكبر من النساء في براثن الفقر، وسيؤثر على الأسر المعيشية التي ترأسها نساء أكثر بكثير من غيرها⁴.

 **الأطفال:** تشير الأدلة إلى أن نسبة الأطفال صارخة في الأسر التي تعاني من الفقر النقدي ومن الفقر المتعدد الأبعاد كذلك. وقدرة هؤلاء الأطفال على تحقيق الإنجازات في جميع مراحل حياتهم معرّضة للخطر بسبب تدهور إمكانية حصولهم على التغذية والرعاية الصحية والتعليم خلال الجائحة.

 **اللاجئون والنازحون داخلياً:** أدى اكتظاظ مخيمات اللاجئين والنازحين داخلياً إلى تعريض هذه الفئات من السكان لخطر الإصابة بفيروس كوفيد-19 وعواقبه الاجتماعية والاقتصادية.

 **كبار السن:** فاقمت الجائحة قابلية تأثر كبار السنّ بالمخاطر، مما زاد من احتمالات تعرّضهم للمضاعفات الطبية وانعدام أمن الدخل، حيث إن انتشار الأمراض غير المعدية لديهم أعلى مما هو عليه في الفئات العمرية الأخرى. وهم كثيراً ما يعيشون على دخل منخفض وغير منتظم، مثل المعاشات التقاعدية والدعم المالي المقدم من أسرهم. وينطبق هذا الأمر على النساء المسنّات بشكل خاص.

3 الإسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2020.

4 الإسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، آثار جائحة كوفيد-19 على المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية، 2020.

5 UNPRPD, ILO and UNICEF, International Disability Alliance and Embracing Diversity, Disability inclusive social protection response to COVID-19 crisis, 2020.

توصيات على مستوى السياسات العامة لضمان تعافٍ شامل للجميع وتحقيق الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030

الأهداف. وترمي هذه التوصيات أيضاً إلى تيسير التعافي من جائحة كوفيد-19 وتعزيز المنعة إزاء الصدمات والأزمات في المستقبل⁶.

يقدّم التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020 التوصيات المبيّنة أدناه لتسريع تحقيق الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية ودعم تحقيق باقي

وضع مؤشرات دقيقة وجمع بيانات ذات جودة عالية بانتظام

تعزيز الدعم المقدم إلى أقل البلدان العربية نمواً، تماشياً مع الالتزامات وخطط العمل العالمية، بما في ذلك برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011-2020

إعادة ربط سياسات الاقتصاد الكلي بالتنمية الاجتماعية

تصميم وتنفيذ نُظُم حماية اجتماعية تتسم بالشمول، وتُفيد الجميع، وتقوم على الحقوق، وتراعي اعتبارات المساواة بين الجنسين

الاستثمار في القدرات البشرية، لا سيما في الأطفال والشباب، لتمكينهم من الحصول على الفرص لكسب سُبل معيشة مستدامة، ولوقف توارث الفقر من جيل إلى آخر

ضمان الإدماج الرقمي، لتعزيز خيارات التمويل الرقمي لفائدة الفئات المهمشة، مثل المهاجرين واللاجئين، وزيادة فرص الحصول على الخدمات الأساسية والاستفادة منها

ربط المساعدات الإنسانية بمسار التنمية المستدامة الطويلة الأجل، وتعزيز الدعم المقدم إلى البلدان المتضررة من النزاعات والأزمات

6 للاطلاع على تحليل وافٍ لهذه التوصيات، انظر الإسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2020.



الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة: حقائق أساسية

العالم	المنطقة العربية	
<p>نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي⁷</p> <p>8.76 في المائة من السكان كانوا يعيشون على أقل من 1.90 دولار في اليوم في عام 2018</p> <p>-3.69 منذ عام 2015</p>	<p>نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي⁷</p> <p>9.4 في المائة من السكان كانوا يعيشون على أقل من 1.90 دولار في اليوم في عام 2018</p> <p>+13.93 في المائة منذ عام 2015</p>	
<p>نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني، بحسب الجنس والعمر⁸</p> <p>من المتوقع أن ترتفع نسبة عدد الفقراء لتزيد بدرجة بسيطة عن 32 في المائة من سكان البلدان العربية المتوسطة الدخل والأقل نمواً</p>		
<p>نسبة الرجال، والنساء، والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعريف الوطنية⁹</p>		
	<p>41 في المائة معدل الفقر المتعدد الأبعاد في عام 2017 لعشرة بلدان تضم حوالي 75 في المائة من سكان المنطقة</p>	
	<p>نسبة العمالة المعرضة للخطر من إجمالي العمالة¹⁰</p> <p>25.76 في المائة من السكان كانوا في صفوف العمالة المعرضة للخطر في عام 2019</p> <p>-1 في المائة منذ عام 2000</p>	
<p>44.85 في المائة من السكان كانوا في صفوف العمالة المعرضة للخطر في عام 2019</p> <p>-0.69 في المائة منذ عام 2000</p>		

ملاحظة: الأرقام المتعلقة بالتغيرات بين الفترات الزمنية هي من حسابات الإسكوا.

7 World Bank, PovcalNet

8 الأمم المتحدة، 2020، تقرير الأمين العام، كوفيد-19 والمنطقة العربية: فرصة لإعادة البناء على نحو أفضل.

9 الإسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020. هذا المعدل هو حصيلة المؤشر العربي للفقر متعدد الأبعاد مكيّفًا حسب ظروف البلدان العربية. والبلدان المشمولة بهذا المؤشر هي الأردن، وتونس، وجزر القمر، والجزائر، والسودان، والعراق، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن، حيث تتوفر البيانات.

10 تقديرات منظمة العمل الدولية.